

الجلسة العامة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

منع نشوب النزاعات المسلحة [البند 30 (أ)]: مذكرة من الأمين العام (A/77/751)

25 نيسان/أبريل 2023 - الساعة العاشرة صباحا - قاعة الجمعية العامة

كلمة الأمانة العامة المساعدة كاثرين ماركي-أويل،

رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا

[يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي]

الموقر رئيس الجمعية العامة،

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

يشرفني أن أقدم إحاطة إلى الجمعية العامة اليوم، بمناسبة المناقشة العامة السنوية، عن عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

السيد الرئيس،

في البداية، اسمحوا لي أن أقدم خالص تعازينا لحكومتنا وشعبي الجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا، ولا سيما للأسر التي فقدت أحياءها في أعقاب الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير. ونعرب عن تعاطفنا العميق أيضا مع الكثيرين الذين أصيبوا وتضرروا من هذه المأساة.

وكما عرضنا على هذه الجمعية في تقريرنا A/71/755، واصلت الآلية خلال العام الماضي إظهار قيمتها بوصفها جهة ميسرة للعدالة. ويمثل نقاش اليوم فرصة مهمة لوضع هذا العمل ضمن الجهود الأكبر التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نفعل ذلك بطريقة جامعة ومنهجية وشاملة، بما يخدم أهداف العدالة الأوسع نطاقا المنصوص

عليها في قرارنا التأسيسي A/71/248 والتي انعكست في مختلف القرارات اللاحقة التي اتخذتها هذه الجمعية بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

وفي هذا الوقت الذي تتجدد فيه الأزمة الإنسانية في سوريا وتركيا المجاورة، كان لمفهوم العدالة الشاملة هذا، والحاجة الماسة إليها، صدى مرة أخرى في عملنا.

السيد الرئيس،

أنشأت الجمعية العامة الآلية في كانون الأول/ديسمبر 2016 وكلفتها باستقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإعداد ملفات لتيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة، وفقا لمعايير القانون الدولي، في المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها - أو قد ينعقد لها مستقبلا - اختصاص بهذه الجرائم.

وبعد ست سنوات من إنشاء آليتنا فإنها يمكن أن تستفيد من مستودع مركزي آخذ في الاتساع للمعلومات والأدلة. وتستمر عملياتنا الرامية لتحديد المواد ذات الصلة في أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة من خلال استخدام الأدوات الرقمية ونهج إدارة البيانات الجديدة. ويتقدم عملنا الاستقصائي التحليلي والمحدد الهدف عبر جميع مسارات التحقيق الاستراتيجية، مما يعزز تحقيقنا الهيكلي.

وبصفتنا جهة ميسرة للعدالة تدعم التحقيقات والمحاكمات الحالية والمستقبلية للجرائم الدولية الأساسية، فقد أبرمنا 83 إطارا للتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكيانات أخرى. ونحن نخدم الآن 15 سلطة قضائية مختصة، قدمت حتى الآن 268 طلبا للمساعدة. وقد دعمت الآلية بالفعل 138 تحقيقا وطنيا متميزا، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات، ومجموعات البيانات، والأدلة، والآراء القانونية، والتقارير الوقائية، وغير ذلك من المنتجات التحليلية الناتجة عن تحقيقاتنا الهيكلية.

ومن الجدير بالذكر أن عملنا التحليلي بشأن حالة الفتيات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش قد اعتُمد عليه في حكم صدر في السويد في وقت سابق من هذا العام. وفي حكم آخر صدر في السويد الشهر الماضي، اعتمدت محكمة على منتج تحليلي أعدته الآلية عندما وجدت امرأة مذنبه بارتكاب جرائم حرب.

وفي ألمانيا، تواصل الآلية تعاونها الطويل الأمد والمثمر مع مكتب المدعي العام الاتحادي. وتشمل القضايا الأخيرة قضية موفق د.، التي أذانت فيها المحكمة الإقليمية العليا في برلين في 23 شباط/فبراير رجلا بتهمة ارتكاب جريمة حرب وجريمة قتل. وهناك قضية أخرى دعمتها الآلية وهي حاليا في مرحلة المحاكمة أمام المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت. هذه هي قضية علاء م.، التي يواجه فيها المتهم اتهامات بالعنف الجنسي وتعذيب مدنيين وقتلهم.

ونواصل توسيع قائمة خدماتنا المقدمة إلى السلطات القضائية المختصة، بما في ذلك عدد متزايد من الطلبات لإجراء مقابلات محددة الهدف مع الشهود من قبل محققينا. وعلى هذا النحو فإن عدد التحقيقات المدعومة يعكس قدرا كبيرا من العمل المتعلق بالقضايا سعياً إلى ضمان المساءلة الجنائية الفردية. وقد أدى ذلك إلى نتائج ملموسة في مجال العدالة، بمساهمات مباشرة من الآلية، وفق ما أظهرته مرة أخرى الإدانات الأخيرة في ألمانيا أو السويد.

وفي فرنسا، أسهمت الآلية من خلال مشاركة المعلومات والأدلة وتقريرها الموجز عن تنظيم الدولة الإسلامية في قضية لافارج الجارية. وأسهمت الآلية كذلك في التحقيقات التي أفضت إلى توجيه لوائح اتهام مؤخرا بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في قضية الدباغ.

السيد الرئيس،

في حين أن هذه العمليات ونتائجها الملموسة مهمة، فإننا لا نزال ندرك تماما الحجم المدمر للمأساة السورية، وأهمية الاستمرار في الإصرار على عدالة أكثر شمولاً في المستقبل. ونحن نسمع هذا الطلب مرارا وتكرارا في تعاملنا مع الضحايا/الناجين/الناجيات. وبالنسبة للآلية فإن آراء الضحايا/الناجين/الناجيات هي المنارة التي يسترشد بها عملها. وينعكس هذا الالتزام في بيان الرؤية لخططنا الاستراتيجية المنشورة مؤخرا للفترة 2023-2025. وتتمثل رؤيتنا في زيادة ترسيخ الآلية ككيان حاسم يدعم ويعزز جهود المساءلة الحالية والمستقبلية في نظر الضحايا/الناجين/الناجيات من الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، ظلت الآلية تعمل على تعزيز وتنويع تفاعلها مع الضحايا/الناجين/الناجيات، ودمج رؤاهم في عملها، وإطلاعهم على تأثيرها كميصر للعدالة. ومن التجليات الأخرى لهذا النهج الأساسي الذي يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات تطويرنا وتنفيذنا المستمران لاستراتيجيات مواضيعية مخصصة وشاملة بشأن المسائل الجنسانية والأطفال والشباب. وتواصل الآلية أيضا دعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا، مثل توضيح مصير الأشخاص المفقودين، من خلال تحديد التقاطعات مع عملها الذي يركز على المساءلة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نشرنا استراتيجيتنا الجنسانية. وهي استراتيجية تدمج وجهات نظر المجتمع المدني السوري المكتسبة من خلال المشاورات، الجاري تنفيذها على قدم وساق، مما يسمح لنا ببناء بيئة مؤسسية تراعي المسائل الجنسانية، وسد الثغرات في مستودع الأدلة المركزي لدينا، ودمج التحليل الجنساني في كل جانب من جوانب تنفيذ ولايتنا. وسنبداً قريبا مشاورات خارجية بشأن استراتيجيتنا للأطفال والشباب،

ونقوم بالفعل بتشغيل مشروع نموذجي يمكّن الآلية من اختبار جوانب منه، بما في ذلك من خلال مناقشات مجموعات التركيز مع الأطفال والشباب المتضررين من النزاع السوري.

وتشكل هذه المشاركة أيضا جزءا من جهودنا الأكبر لتوسيع وتكثيف تعاوننا المباشر مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي تواصل تقديم مساهمات حاسمة عبر النطاق الكامل لعملنا، وهي عوامل تمكين مهمة على صعيد ضمان اتباع نهج يركز على الضحايا/الناجين/الناجيات. وكلاهما مصدران حاسمان للمعلومات والأدلة، ويعملان بشكل وثيق مع الآلية في مختلف جوانب عملها الموضوعي، بما في ذلك العمل الذي يستجيب لطلبات المساعدة، ومسارات التحقيق الاستراتيجية للآلية واستراتيجياتها المواضيعية.

وما زلنا نقدر الدعم الهام المقدم من هولندا وسويسرا في سياق المشاركات في إطار عملية منبر لوزان. وقد أدخلنا أيضا شكلين جديدين للاجتماعات السنوية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهما يتألفان من مشاورات مخصصة مع الضحايا والناجين/الناجيات ومع منظمات المجتمع المدني المتخصصة العاملة في مجال التوثيق. وقد أثرى كلا الشكلين الجديدين بالفعل العمل الذي نقوم به دعما للمساءلة، سواء من خلال استجاباتنا لطلبات المساعدة أو العمل المضطع به في سياق مسارات تحقيقنا الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، فقد سمعنا مرارا وتكرارا من العديد من الضحايا والناجين/الناجيات كيف يشكل ذلك عقبة رئيسية أمام العدالة في نظرهم. وبالنسبة للكثيرين فإن الحاجة إلى معرفة مصير ومكان وجود أحبائهم هي الأولوية الأكثر إلحاحا. ولذلك واصلنا تحديد المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين وإتاحتها للجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

السيد الرئيس،

بقدر ما يتعلق عملنا بالسعي لتحقيق العدالة الجامعة والشاملة لجميع السوريين، فإنه يتعلق بالسعي وراء كل فرصة متاحة لتحقيق العدالة في سياق الجرائم الأساسية المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس 2011، بغض النظر عن هوية أو مجتمع الجناة والضحايا. وبينما لا نزال نرى أن النزاع السوري لا يزال أحد أفضل النزاعات توثيقاً، لا تزال فرص المساءلة والعدالة بعيدة المنال، وفي حالة عدم تناسب تام مع حجم الانتهاكات، وضخامة المعاناة.

وفي غياب سلطة قضائية مختصة تنظر في الوضع السوري برمته، فإننا نواصل استكشاف أي فرص ذات صلة للتعاون في النظام البيئي للعدالة في سوريا، والذي يتألف من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال المساءلة. وهناك دعم جديد تقدره وحدات جرائم الحرب الوطنية وهو أن نتبادل معها بشكل

استباقي المعلومات عن المواطنين المشتبه في تورطهم في الجرائم المرتكبة في سوريا. وكذلك نتواصل معهم عندما ندرك احتمال وجود مشتبه بهم على أراضيها.

وكما هو مبين في تقريرنا فإن الآلية مستعدة أيضاً لتقديم المعلومات والتحليلات ذات الصلة بالدعوى القانونية المرفوعة ضد الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في إطار المبادرة المشتركة التي أعلنتها كندا وهولندا في آذار/مارس 2021. وسيكون هذا مثالا آخر يمكن فيه الاستفادة من التحقيق الهيكلي الذي تجريه الآلية لدعم فرصة جديدة يمكن أن تكون هامة لتحقيق العدالة.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أشدد على أنه، بروح النظام البيئي للمساءلة الدولية المتطور باستمرار، وفي مواجهة الأزمات الناشئة حديثاً، فإن الآلية تظل ملتزمة بمشاركة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة التي تعمل من أجل التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية ومقاضاة مرتكبيها، سواء في الجمهورية العربية السورية أو في حالات النزاع الأخرى.

السيد الرئيس،

ظلت الآلية تعمل بكامل طاقتها منذ أكثر من خمس سنوات، وكما هو مبين في التقرير، فقد تضاعفت الطلبات المقدمة من السلطات القضائية المختصة - وكذلك تضاعفت الخدمات المتنوعة المقدمة لها. فعلى سبيل المثال، أدى الطلب المتزايد على مقابلات الشهود من السلطات القضائية المختصة، فضلاً عن جهودنا المعززة للتشاور مع الضحايا والناجين/الناجيات بشأن عملنا، إلى زيادة الاحتياجات إلى القدرات التحقيقية والتحليلية على حد سواء، ولكن أيضاً إلى حماية ودعم الشهود والضحايا.

وكنا ممتنين جداً لأن هذه الجمعية اتخذت القرار، في عام 2020، وصوتت على وضع الآلية على أساس متين ومستدام، من خلال إدراجها في الميزانية العادية للأمانة. ولكن منذ ذلك الحين، هناك حقيقة أخرى تتمثل في الزيادة الكبيرة في الطلب على خدمات الآلية - ويمكننا أن نقول إنها قصة نجاح - ونحن لا نزال نعتمد على المساهمات الاختيارية المهمة من الدول الأعضاء. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكرها على هذا الالتزام القوي والمتواصل. فبدون هذه المساهمات لن نتمكن من تقديم الخدمات بالحجم والجودة التي تتميز بها حالياً - سواء فيما يتعلق بدعم السلطات القضائية المختصة، أو النهوض بتحقيقنا الهيكلي، وليس أقل من ذلك شراكتنا القوية مع الضحايا والناجين/الناجيات ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام وثقة هؤلاء المتزايدة فينا.

السيد الرئيس،

بوصف آليتنا جهة ميسرة للعدالة فإنه لا يمكنها أن تظهر قيمتها المضافة، وأن تتجج إلا من خلال التعاون. هذا التعاون، مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والأفراد، يجعل آليتنا تنبض بالحياة حقاً. إنه يولد تلك الفرص الثمينة للعدالة الشاملة، وهي العدالة التي ينتظرها الكثير من السوريين منذ فترة طويلة جداً. نحن ممتنون بشكل خاص للمجتمع المدني السوري، ولا سيما جمعيات الضحايا/الناجين/الناجيات، سواء كانوا في سوريا أو في المنطقة أو في الخارج، الذين لم يفقدوا، بعد أكثر من اثني عشر عاماً من النزاع، إيمانهم على أمل أن تتحقق العدالة، مهما كانت ناقصة، للمجتمع.

وأنا شخصياً ممتنة لموظفي الآلية ذوي الكفاءة المهنية العالية والمهارات المتميزة، الذين يجسدون الحياد والاستقلالية اللذين يشكلان شرطاً مسبقاً لتحقيق العدالة الشاملة والمستدامة. وبالإشتراك مع العديد من شركائنا، أنشأنا قدرات وخبرات إستثنائية نحرص على إتاحتها لجميع الدول الأعضاء المهمة.

السيد الرئيس،

في الختام، أود أن أشيد بشخص كان مصدر إلهام للكثيرين منا ووافته المنية في وقت سابق من هذا الشهر. لقد جسد بنيامين فيرينتش، المدعي العام السابق في نورمبرغ، قيم المثابرة والإبداع والتفائل التي كانت أساسية للتقدم المحرز في مجال عملنا خلال العقود الماضية، بما في ذلك إنشاء آليتنا. لتكن ذكراه مصدر قوة، وليكن هو مصدر إلهامنا على الدوام.

شكراً سيدي الرئيس.